ان الهدف الاول للسياسة الخارجية هو دعم المجهود الحربي وتوفير سبل كسب الحرب عسكرياً وسياسياً.

كان العراق، قبل اندلاع الحرب، يرفض اي تسوية سلمية ويقاوم، بكل ما أوتي من عنف، كل من يتحدث عن التسوية السلمية من داخل الفصائل الفلسطينية، او من خارجها، وقاد، من خلال مؤتمر القمة العربي في بغداد، المطالبة بمقاطعة مصر على المستويات كافة بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد، كما سبق ان أشرنا. لكن مقتضيات الحرب أجبرته على ان يعيد النظر في هذا الموقف. وليس صحيحاً ان تغير الموقف العراقي تجاه مصر بدأ بعد رحيل السادات وما ترتب على هذا الرحيل من تعديل في التوجهات السياسية المصرية السابقة، خصوصاً تجاه اسرائيل؛ فقد بدأ التقارب العراقي ـ المصري بعد الحرب بفترة وجيزة. واعلن الرئيس السادات، مراراً، قبل رحيله، انه يبيع السلاح الى العراق، وانه يساعده عسكرياً باشكال وطرق مختلفة. واستمر هذا الحال، بشكل متزايد، في عهد الرئيس حسني مبارك. ولم تكن حاجة العراق الى السلاح هي، فقط، التي فرضت عليه ان يخرج على قرارات المقاطعة العربية، وان يدخل في علاقات رسمية مع مصر «كامب ديفيد»، وانما، ايضاً، وعلى وجه الخصوص، حاجته الى الايدي العاملة المصرية الرخيصة التي فرضت ظروف التعبئة العامة طلب المزيد منها باستمرار. وكان العراق اول دولة عربية تعيد خطوط الرحلات الجوية المنتظمة مع مصر، بعد ان كانت توقفت في اطار المقاطعة. ثم توالت الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين البلدين، على الرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية الذي اصبح محصوراً تماماً في اطار شكلي بحت. وأصبح العراق، بسبب ظروف الحرب، اكثر الاطراف العربية حماساً الى عودة مصر الى الصف العربي ودون اشتراط الغاء اتفاقيتي كامب ديفيد. وساعد هذا الموقف على استعادة مصر لمقعدها في منظمة المؤتمر الاسلامي.

كذلك ادت حاجة العراق الماسة الى الدعم الاقتصادي، والسياسي، من جانب دول الخليج العربي، وايضاً من جانب الولايات المتحدة الأميركية، الى تعديل جوهري في موقف العراق من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فقد وافق العراق على مشروع الملك فهد الذي تبناه مؤتمر قمة فاس، وهو المشروع الذي يميل الى صالح التسوية السلمية، وينطوي، ضمناً، على الاعتراف باسرائيل. وانتهى موقف العراق الرسمي الى انه يوافق على اي حل ترتضيه منظمة التحرير الفلسطينية.

فاذا ما نظرنا الى الطرف الآخر، وهو ايران، فسوف نجد ان مقتضيات الحرب قد فرضت عليها سلوكاً يتناقض مع المواقف المعلنة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكان من اغرب مفارقات السلوك الايراني، في هذا الاطار، هو ما كُشف عن قيام ايران بابرام عدة صفقات من السلاح مع اسرائيل. كانت ايران في حاجة ماسة الى السلاح بعد قرار الحظر الاميركي على مبيعات الاسلحة وقطع الغيار الى ايران ومشاركة الدول الغربية، بصفة عامة، في هذا القرار. وكانت هناك شبكة اتصالات قديمة بين الجيش الاسرائيلي والجيش الايراني، وبين الموساد والسافاك، وبعد فترة انقطاع قصيرة بعد الثورة تم احياء هذه الشبكة من جديد. فقد خلقت الحرب العراقية ـ الايرانية منطقة مصالح مشتركة بين الدولتين. كانت ايران بحاجة الى السلاح بأي وسيلة، ومن اي مصدر، خارج السوق السوداء الدولية للسلاح باهظة التكاليف. وكانت لاسرائيل مصلحة مؤكدة في بيع السلاح الى ايران؛ مصلحة سياسية تتمثل في ان بيع السلاح الى ايران يساعد على اخراج دولتين عدوتين من ساحة الصراع والاسهام في تدميرهما المتبادل، ومصلحة اقتصادية بعد ان اصبحت مبيعات السلاح الاسرائيلي تشكل احد المصادر الهامة للحصول على النقد الاجنبي. وقد قيل، ايضاً، ان احساس اسرائيل بأن نظام الخميني لن يدوم دفعها الى احياء شبكة العلاقات القديمة والبحث في علاقات جديدة[٦٤]. وقد